دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء في تعزيز الإستدامة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية

د. نشأت محمد موسى الفسفوس	د. أسامة محمود النقراشي
دكتوراه إدارة الأعمال كلية التجارة – جامعة المنصورة nashat.alfasfous123@gmail.com	أستاذ إدارة الأعمال المساعد كليات الشرق العربي - الرياض omelsayed@arabeast.edu.sa

الملخص:

استهدف هذا البحث التحقق من دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء (المثابرة، المرونة، التنمية الجيو اجتماعية، الاعتدال، المشاركة) في تعزيز استدامة المؤسسات (المنظور الاقتصادي، المنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي) فى المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

وقام الباحثان بسحب عينة عشوائية طبقية مؤلفة من (١٠٦) ضابط يمثلون قادة الوحدات وضباط الأركان ورؤساء الشعب الذين يعملون في الوظائف القيادية والإدارية والرقابية المؤثرة على وضع وتنفيذ السياسات العامة لأجهزة المؤسسة الأمنية الفلسطينية المتواجدة في الضفة الغربية، استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم استخدام نوعين من تحليل البيانات، التحليل الوصفي، والتحليل الاستنتاجي.

وأشارت النتائج إلى: قبول الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي لممارسات اقتصاد الاكتفاء على الاستدامة البيئية، كما يمكن تم قبول الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على الشكل العدم التالي: لا توجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع – العمر – الرتبة – المنصب – الجهاز – المستوى التعليمي).

الكلمات المفتاحية: ممارسات إقتصاد الإكتفاء، الاستدامة.

Abstract

This study aimed to investigate the role of **sufficiency economy practices** (perseverance, flexibility, geosocial development, moderation, and participation) in enhancing institutional **sustainability** (economic, environmental, and social perspectives) in the Palestinian security establishment.

The researcher drew a purposive sample of (106) officers representing unit commanders, staff officers, and division heads who work in leadership, administrative, and oversight positions that influence the formulation and implementation of general policies of the Palestinian security establishment in the West Bank. The researcher used a questionnaire as a data collection tool. Two types of data analysis were employed: descriptive analysis and inferential analysis.

The results indicated that: the main statistical hypothesis of the study was partially accepted in the following alternative form: There is a significant impact of **sufficiency economy practices** on environmental **sustainability**. The second statistical hypothesis of the study was also accepted in the following null form: There are no significant differences between the opinions of employees towards the study variables according to the differences in their demographic and organizational factors (gender - age - rank - position - device - educational level).

Keywords: Sufficiency economy practices, sustainability.

المقدمة

في القرن الحادي والعشرين، نستهلك موارد كوكبنا بإفراط، ونواجه آثار هذا الاستهلاك المفرط بوضوح متزايد، ولا يمكن إبطاء هذه الاتجاهات أو إيقافها إلا بتغيير أنماط الاستهلاك الميسورة، ودمج مفهوم الكفاية، كما تلبي الشركات متطلبات العملاء، ولكنها تبتكر أيضًا منتجات وخدمات تُنشئ رغبات جديدة لدى قاعدة عملائها، وفي الوقت الحاضر(Niessen et al., 2023)، كما أن جائحة كوفيد-١٩ الأخيرة أعادت تشكيل العالم وأحدثت آثارًا اجتماعية واقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي، فكان من الضروري استكشاف وتحليل ما يجب القيام به لضمان استعادة الاقتصاد وبدء التوجّه نحو مسار التنمية المستدامة (Ramanathan, Indiran, 2021)، حيث يعزز اقتصاد الاكتفاء التنمية الوطنية، ولكن يجب أن يكون هناك مثابرة وصبر، فإذا فهم الجميع هذا المفهوم، فمن المعتقد أن الجميع سيكونون سعداء(Chayanon, Punluekdej, 2020)، فالكفاية هي مبدأ معياري يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الإنتاج والاستهلاك لتقليل التجاوز البيئي وتحسين رفاهية الإنسان، كما أن جوهرها يقوم على فكرة "العيش الكريم بموارد أقل"، مع الاعتراف بالحاجة إلى إعادة هيكلة تخصيص الموارد بين الإنتاج والاستهلاك اللذين كانا غير مستدامين حتى الآن (Hernández, Chávez-Bustamante, 2024)، كما أن نظرية اقتصاد الاكتفاء يُمكن استخدامها كمبدأ للتنمية الاقتصادية المستدامة، فهى تُعزز أساسًا اقتصاديًا متينًا ودائمًا، بما يضمن استمرارية الأعمال على المدى الطويل، مستفيدةً من رأس المال البشري، ورأس المال الاقتصادي، والموارد المتاحة في ظل الاضطرابات الاقتصادية الحديثة. كما طُرحت نظرية اقتصاد الكفاية في المؤتمر العالمي لمجموعة الـ ٧٧ في يناير ٢٠١٦، بهدف تحقيق ثلاث مهام لاقتصاد الكفاية، وهي: نظرية فلسفة اقتصاد الكفاية، تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، الاستثمار من أجل التنمية المستدامة القائمة على الاعتدال والمعقولية والكفاءة (Silpcharu, Thaisom, 2020).

تواجه المنظمات اليوم ضرورةً حاسمةً، ألا وهي السعي لتحقيق الاستدامة لضمان بقائها على المدى الطويل، حيث تنبع هذه الضرورة من التوقعات المجتمعية المتعلقة بالرعاية البيئية والتقدم الاجتماعي(et Pardo-Jaramillo al., 2025)، برزت الاستدامة كنموذج إداري تحويلي، حيث لم تعد تُعتبر إضافةً اختيارية بل أصبحت الآن مبدأً أساسيًا مُدمجًا في جوهر استراتيجية الأعمال. وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن نجاح الأعمال على المدى الطويل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعالجة القضايا المجتمعية والبيئية الأوسع التي تؤثر علينا جميعًا، الآن وفي المستقبل (Schmidpeter, 2025).

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية من تحقيق أداء قوي في مجال الاستدامة بناءً على إطار شامل متعدد الأبعاد مستمد من الأدبيات، ويعرض الباحثين فيما يلى الاطار النظرى، والفجوة البحثية ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث وأهميته والعلاقة بين متغيراته وتنمية فروض ونموذج البحث فى ضوء الدراسات السابقة، واستعراض منهجية البحث، ثم عرض لنتائج البحث ومناقشتهاوتفسيرها، وتوصيات البحث وأخيراً التوجهات لبحوث مستقبلية.

أولاً: الإطار النظرى

أ-ممارسات اقتصاد الاكتفاء

اقتصاد الاكتفاء هى فلسفةٌ وضعها وطوّرها الملك بوميبول أدولياديج ملك تايلاند، حيث طُرح لأول مرة عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٩٧، لتكون بمثابة دليلٍ لتحسين حياة الشعب التايلاندي، وتعزيز استدامة الأفراد وقوتهم، وحظي بشعبيةٍ واسعةٍ منذ ذلك الحين وتحظى فلسفة اقتصاد الاكتفاء بتقديرٍ كبير من المجتمع الدولي، باعتبارها دليلاً قيّماً للحياة(Chiwpreecha, Prateepchotporn, 2020)، فهو فلسفة تُوجّه

الممارسة باعتبارها وسيلة وغاية في آنٍ واحد، تقوم على تحقيق التوازن بين الاكتفاء المعقول والتحصين المناسب، بما يؤدي إلى التنمية المستدامة وإحداث تغييرات في جميع الجوانب (Kenaphoom, 2019).

وفيما يلى يعرض الباحثين مفهوم وأبعاد الاستدامة:

١ـ مفهوم ممارسات اقتصاد الاكتفاء

تُعدّ فلسفة اقتصاد الاكتفاء أداةً للتنمية المستدامة، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية: الاعتدال (تجنب التطرف والإفراط)، والمعقولية (العلاقة السببية بين الأفعال والعواقب)، والحكمة (الحماية الكافية للاستعداد للآثار المحتملة). كما تتألف من شرطين: المعرفة (المعرفة أو الأدلة التجريبية) والفضائل (القيم الشخصية الإيجابية) (Mettathamrong et al., 2023)، كما تتكون فلسفة إطار اقتصاد الاكتفاء من ثلاثة مكونات وشرطين أساسيين، هذه المكونات الثلاثة هي الاعتدال، والمعقولية، والقدرة على مواجهة تقلبات الحياة. الشرطان الأساسيان اللازمان لتحقيق الاكتفاء هما المعرفة والأخلاق، حيث يتطلب اقتصاد الاكتفاء الناجح تخطيطًا شاملًا وشاملًا، يطبق المعرفة بدقة، ويُظهر نجاح تنفيذ هذه الخطط. من الناحية الأخلاقية، يتطلب اقتصاد الاكتفاء أن يعيش جميع الأفراد حياتهم بأمانة وسلام وكرم ونزاهة ومثابرة(Naipinit et al., 2014)، ويُفهم اقتصاد الاكتفاء على أنه منهج إرشادي يساعد التايلانديين، خصوصًا أولئك ذوي الموارد المحدودة، على التعامل مع الأسواق العالمية التي أصبحت مليئة بالمؤثرات الجديدة وغير المألوفة. ترتكز هذه الفلسفة على الاعتماد على الذات، والاكتفاء الذاتي، والاعتدال والواقعية، إلى جانب المعرفة والوعي العالمي من أجل تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة(Pimdee et al., 2017).

٢ـ أبعاد ممارسات اقتصاد الاكتفاء

تناولت كلاً من الدراسات التالية (Wongkumchai et al., 2014)، (Naipinit et al., 2014)، (Pimdee et al., 2017) أبعاد اقتصاد الاكتفاء:

١/٢ المثابرة

المثابرة هى التأكيد على أهمية عدم الاستسلام أمام التحديات (Kittinorarat et al., 2024).

٢/٢ المرونة

تُمكّن الحكمة والمرونة الابتكارات من التكيف مع التغيرات التنظيمية والبيئية، مما يضمن استدامتها (Rungruang et al., 2024)، كما تعنى المرونة القدرة على مواجهة الصدمات السلبية من خلال إدارة المخاطر بشكل استباقي وبعد وقوعها أيضًا (Jitsuchon, 2018).

٣/٢ التنمية الجيو اجتماعية

فيما يتعلق بممارسات التنمية الجغرافية الاجتماعية، ينبغي على قادة الشركات مراعاة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أثناء تطوير أعمالهم، بما في ذلك الثقافة والمجتمع والبيئة والاقتصاد. ينبغي أن يهدفوا إلى تحقيق توازن بين مجالات التطوير الأربعة(Kantabutra, Ketprapakorn, 2024).

٤/٢ الاعتدال

إن الاعتدال هو تحديد احتياجات الفرد عند مستوى مناسب، لا جشعًا مفرطًا أو مُقيّدًا للغاية. يُعتبر الاستهلاك أو الإنتاج المفرط انتهاكًا لمبدأ الاعتدال، وبالتالي قد يؤدي إلى نتائج غير مستدامة، وهو ما نشهده غالبًا في الواقع(Jitsuchon, 2019).

٥/٢ المشاركة

تركّز قيم المشاركة لفلسفة اقتصاد الكفاية على المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع الاهتمام بالتوازن بين الإنسان والمجتمع والبيئة. وتشمل هذه القيم ما يلي: المرونة، المثابرة، الاعتدال، المشاركة، الأخلاق، التنمية الاجتماعية والبيئية، مراعاة جميع أصحاب المصلحة (Kittinorarat et al., 2024).

ب- الاستدامة

على مدى عقود من الزمن، كانت الاستدامة مفهومًا أساسيًا لمناقشة متطلبات الأمن البشري الشامل، والتخفيف من المخاطر والأضرار البيئية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة(Heikkurinen, Lehtonen, 2022).

وفيما يلى يعرض الباحثين مفهوم وأبعاد الاستدامة:

١-مفهوم الاستدامة

يتغير معنى مصطلح "الاستدامة" باختلاف التخصصات والسياقات التي يُستخدم فيها، سواءً أكانت اجتماعية أم بيئية أم اقتصادية. وتعتمد وجهة نظر راسخة حول الاستدامة، تُعرف باسم "الخلاصة الثلاثية"، على أن الاستدامة تتضمن مكونات بيئية واجتماعية واقتصادية، مع السعي المُسبق إلى استدامة إجراءات الإنتاج الصديقة للبيئة(Hasu et al., 2025)، وفي عام ١٩٨٧، عرّفت الأمم المتحدة الاستدامة بأنها "تلبية احتياجات وتطلعات الحاضر دون المساس بالقدرة على تلبية احتياجات وتطلعات المستقبل"، وهذا يتوافق مع الرفاهية الاجتماعية والبيئية لجميع الناس (Wedel , 2025)، يُعد التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد ومستقرة، وهي التنمية التي يمكنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وقد نشأ هذا المفهوم من أزمة المشكلات المناخية، والتراجع الاقتصادي، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والسلع وهي تحديات عالمية تؤثر في جودة حياة الناس في جميع أنحاء العالم، تم تطوير هذا المفهوم لأول مرة عام 1987بهدف الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، والحفاظ على مستوى استخدام الموارد البشرية دون أن يتجاوز القدرة الإنتاجية للطبيعة، والهدف من التنمية المستدامة هو الارتقاء بالمستوى العام للحياة(Wongkumchai et al., 2020).

٢- أبعاد الاستدامة:

وفقاً لدراسة (Richter et al., 2023)، (Al-Ashush, El Hanandeh, 2022)، (Okeke, 2025) تقاس الإستدامة بالأبعاد التالية:

تقاس بثلاثة أبعاد وفيما يلى يعرض الباحثين كل منهما على النحو الآتى:

٢-١ المنظور الإقتصادي (Economic perspective).

هذا البعد هو الذي يفسر صراحةً الأداء المالي للشركات، في التفكير طويل الأجل، يعد الربح هو العامل الحاسم للشركات للتركيز على قضايا الاستدامة، حيث يتزايد الضغط على الشركات لتحقيق النجاح والحفاظ على هذا النجاح في المستقبل، أى يخلق البعد الاقتصادي للخطوط الثلاثة الرئيسية الرابط بين النمو الاقتصادي للشركة والنظام الاقتصادي المحيط بها(Nogueira et al., 2024).

٢-٢ المنظور الاجتماعي (Social perspective).

هي القدرة على إنشاء وبناء مجتمعات صحية، وصالحة وقابلة للحياة، من خلال إنشاء هياكل، وإجراءات وأنظمة تحقق ذلك. ومن هنا تشير الاستدامة الاجتماعية إلى الأنشطة التي تضمن أن تكون المجتمعات أكثر نزاهة، وتنوعاً ومتحدة في سبيل ذلك (Al-Ashush, El Hanandeh, 2022).

٢-٣ المنظور البيئي Environmental perspective)).

تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ويركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن كل نظام طبيعي حدوداً لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن الإفراط في استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي(النجار، أبو النور، ٢٠٢٣).

ثانياً : العلاقة بين متغيرات البحث وبناء الفروض ونموذج الدراسة:

الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين ممارسات إقتصاد الإكتفاء والاستدامة

بحثت دراسة (Thongpoon et al., 2018) في القضايا المحيطة باستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند. واعتبرت فلسفة اقتصاد الاكتفاء والدعم الحكومي متغيرات مشتركة مهمة يمكن أن تعزز الأداء المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أن بعض أبعاد فلسفة اقتصاد الاكتفاء والدعم الحكومي هي مؤشرات حاسمة للأداء الاقتصادي والاجتماعي.

استهدفت دراسة (Gainma et al., 2023) بناء نموذج شبكي للتعاون من نموذج ممارسة المجتمع لاقتصاد الاكتفاء الذاتي من أجل التعلم لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتمثل الهدف في تطوير نموذج لشبكة تعاون انطلاقًا من نموذج ممارسة المجتمع لاقتصاد الاكتفاء الذاتي وصولًا إلى التعلم من أجل التنمية المستدامة.

تناولت دراسة (Buranapin, Ratthawatankul, 2015) آثار فلسفة اقتصاد الكفاية للملك التايلاندي بوميبول أدولياديج على استدامة الأعمال، حيث تتكون فلسفة اقتصاد الكفاية من ثلاثة عناصر (الاعتدال، المعقولية، الحصانة الذاتية) وشرطين (المعرفة والأخلاق)، والمعروفة عمومًا بمفهوم الحلقات الثلاث والشرطين، فإنها تُترجم إلى خمسة ممارسات عملية للأعمال:استخدام الموارد،إشراك أصحاب المصلحة، التفكير النقدي، التكنولوجيا المحلية، التركيز طويل المدى، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أصحاب المصلحة والتفكير النقدي واستخدام الموارد تؤثر إيجابًا على نتائج الاستدامة.

استهدفت دراسة (PhramahaWattana et al., 2020) الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده في القضاء على الفقر حول العالم، واستكشاف مبادئ اقتصاد الاكتفاء الذاتي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في تايلاند. وأظهرت النتائج أن فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي هي نهج للتنمية المستدامة يتبنى الاعتدال والمعقولية والحكمة كإطار عمل إنمائي قائم على المعرفة والفضيلة، حيث تتوافق مبادئ اقتصاد الاكتفاء الذاتي مع مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ذلك سوف يقوم الباحثان في هذا البحث دراسة أثر ممارسات إقتصاد الإكتفاء على تعزيز إستدامة المؤسسة الأمنية الفلسطينية والإجابة على اسئلتها تم بناء الفرضيين التاليين:

ف١: "يوجد تأثير معنوي لممارسات اقتصاد الاكتفاء بأبعادها (المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة) كمتغيرات مستقلة على الاستدامة البيئية بأبعادها (المنظور الاقتصادي، المنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي) كمتغير تابع".

ف٢: "لا توجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع – العمر – الرتبة – المنصب – الجهاز – المستوى التعليمي)".

وبناء على ما تقدم من استعراض الباحثان لمتغيرات البحث والعلاقة بينهم، يمكن عرض الإطار المقترح للبحث في الشكل (١) على النحو الآتي:

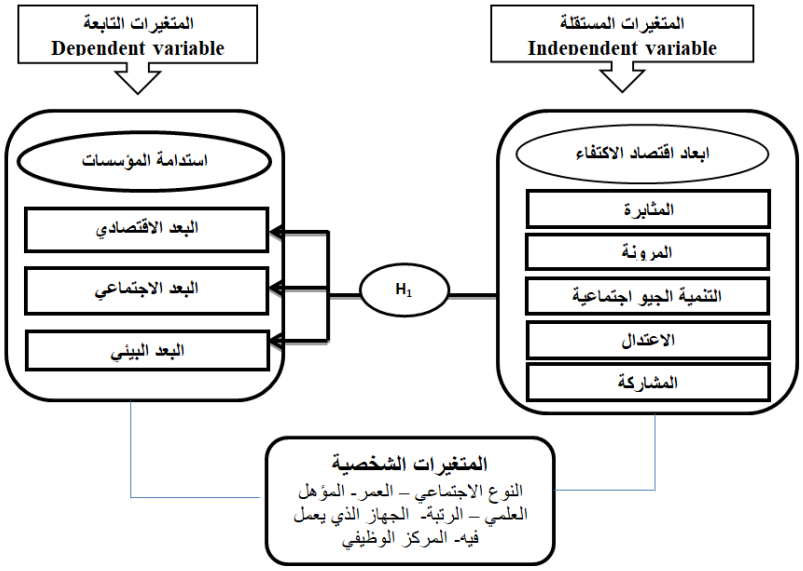

شكل (١) الإطار المقترح للدراسة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسات السابقة.

ثالثاً: الفجوة البحثية

تناولت دراسة (Prasomsap , Laothamatas, 2017) استراتيجيات إدارة الفقر لصغار المزارعين من خلال "الاقتصاد البديل: فلسفة اقتصاد الاكتفاء".وقد أظهرت نتائج إيجابية، حيث نجح عدد من صغار المزارعين في تبني فلسفة اقتصاد الاكتفاء، وتمكنوا من الوقوف على أقدامهم بشكل مستدام.

بينت دراسة (Kantabutra, Punnakitikashem, 2020) كيف يمكن للأعمال التي تتبنى فلسفة الاقتصاد الكافي التايلاندي أن تحسن أداءها في مجال الاستدامة.

أوضحت دراسة (Beyeler , Jaeger-Erben, 2022) الأبعاد والعناصر العملية التي تميز الكفاية في الممارسات التجارية، كما أن الكفاية في الممارسات التجارية تمثل بشكل أساسي إعادة تفكير في أنشطة الأعمال عبر ثلاثة أبعاد: إعادة التفكير في العلاقة مع الاستهلاك،إعادة التفكير في العلاقة مع الآخرين، إعادة التفكير في المعنى الاجتماعي للمنظمة نفسها.

أوضحت دراسة (Samutachak et al., 2025) كيفية تطبيق فلسفة الاقتصاد الكافي للتعامل مع جائحة كوفيد-١٩والتعافي منها، كما سلّطت الضوء على الاعتدال، والمعقولية، والحكمة كمواضيع رئيسية خففت من الآثار الاقتصادية السلبية خلال الجائحة، وأفادت المجتمعات التي تطبق فلسفة اقتصاد الاكتفاء بقدرتها على الصمود من خلال الاستهلاك المتوازن، والتخطيط الحكيم، والتعاون الاجتماعي.

وبناء على استعراض الدراسات السابقة تمثلت فجوة الدراسة في عدم وجود دراسات سابقة - في حدود علم الباحثين - قامت بتناول النقاط التالية:

دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء في تعزيز الإستدامة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

١- استكشاف مدى انتشار ثقافة الاستدامة من خلال قياس درجة المؤسسة الأمنية الفلسطينية لممارسات ثقافة الاستدامة.

٢-دراسة دور ممارسات اقتصاد الاكتفاء بأبعادها (المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة) كمتغيرات مستقلة على الاستدامة البيئية بأبعادها (المنظور الاقتصادي، المنظور البيئي،

والمنظور الاجتماعي) كمتغير تابع، وهو ما يركز عليه الباحثين، حيث أن المكتبة العربية وبيئة العمل الفلسطينية - في حدود علم الباحثين بحاجة إلى مثل هذه الدراسات، فلا توجد دراسات عربية أو أجنبية تناولت دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء على الاستدامة فى المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

رابعاً : مشكلة وتساؤلات البحث:

أ- مشكلة البحث

جاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة (٢٠٢٠) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن المنطقة ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام (٢٠١٥)، وأفاد أن الاحتلال الإسرائيلي المزمن لدولة فلسطين يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي وعقبة رئيسية في طريق تحقيق التنمية المستدامة، فممارسات الاحتلال الاجرامية التى تؤدي إلى عدم الاستقرار، في ظل هذه التحديات يجب على جميع مؤسسات الدولة الفلسطينية عامة والمؤسسة الأمنية بشكل خاص أن تتفاعل بشكل إيجابي وتتبع نهجًا شاملاً يمكّنها من تعزيز قدراتها وكفاءتها وفعاليتها ويضمن التقدم الإيجابي والأداء المتميّز لتحقيق إستدامة قوية للمؤسسات.

تسعى هذه الدراسة وبشكل ميداني إلى التعرف على واقع إستدامة المؤسسة الأمنية الفلسطينية وبيان مدى تأثير ممارسات إقتصاد الإكتفاء على تعزيز أداء إستدامة أجهزة هذه المؤسسة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: **ما دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء في تعزيز الإستدامة فى المؤسسة الأمنية ؟** والذي يتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هى علاقة الارتباط بين ممارسات اقتصاد الاكتفاء والاستدامة فى المؤسسة الأمنية الفلسطينية؟

ب- هل يوجد تأثير لممارسات إقتصاد الإكتفاء على تعزيز مستوى إستدامة المؤسسة الأمنية الفلسطينية؟

ج- هل يختلف ادراك ممارسات إقتصاد الإكتفاء وفقا للمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة،المنصب/المركز الوظيفي، الجهاز الذي يعمل فيه.

خامساً: أهداف البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف العام لسد الفجوة البحثية من هذة الدراسة الذى يتمحور حول تعزيز إستدامة المؤسسة الأمنية الفلسطينية وبيان تأثير وممارسات إقتصاد الإكتفاء على تعزيز الإستدامة فى المؤسسة الأمنية. وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف التالية:

أ-التعرف على علاقة ارتباط ممارسات اقتصاد الاكتفاء والاستدامة فى المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

ب- توضيح تأثير ممارسات إقتصاد الإكتفاء على تعزيز مستوى إستدامة المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

ج- توضيح اختلاف ادراك ممارسات إقتصاد الإكتفاء وفقا للمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة،المنصب/المركز الوظيفي، الجهاز الذي يعمل فيه.

سادساً: أهمية البحث

في الوقت الحاضر وفي ظل الظروف الراهنة أصبح الحفاظ على الإستدامة القوية أمرًا إلزاميًا ولا يعتبر اختياريًا، وكما اشار التقرير العربي للتنمية المستدامة (٢٠٢٠) لا تزال نسبة المنظمات التي تحقق عملياً إستدامة قوية منخفضة للغاية، لذلك يمكن ابراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

١-الأهمية العلمية:

أ- تسهم هذه الدراسة في تحديد اطار شامل لأبعاد الإستدامة المؤسسية، وأبعاد إقتصاد الإكتفاء، والذي يعد دليلاً يمكن قيادات المؤسسة الأمنية الفلسطينية وادارات المؤسسات الوطنية المختلفة من الاسترشاد به للوقوف على واقع الحال لدى مؤسساتهم ووضع البرامج اللازمة لتنميتها وتعزيزها وتطوير قدراتها.

ب- تزويد المكتبة الفلسطينية بدراسة حديثة قد تتيح المجال للباحثين بالتوسع في دراسة موضوع الإستدامة المؤسسية.

ج- تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع التنمية المستدامة والإستدامة المؤسسية بالاضافة إلى ممارسات إقتصاد الإكتفاء والتي تعد مدخلاً حديثاً لتطوير المنظمات على اختلافها.

٢-الأهمية العملية:

أ- يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة الاهتمام بتفعيل ممارسات إقتصاد الإكتفاء باعتبارها أدوات مهمة تساهم في تطوير إستدامة المنظمة، وبضرورة إدارة التنمية المستدامة وتضمين ثقافة الإستدامة في استراتيجية المنظمة، وتحليل العلاقة بين ممارسات إقتصاد الإكتفاء والإستدامة المؤسسية لتفعيلها وإدارتها ودمجها في رؤية ورسالة المنظمات.

ب- يستمد البحث الحالي أهميته الميدانية من خلال مساهمته في نواحي حيوية منها تعريف الإدارات والدوائر المبحوثة بضرورة الاهتمام بممارسات إقتصاد الإكتفاء من أجل تعزيز الإستدامة المؤسسية.

سابعاً: حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة تأثير ممارسات إقتصاد الإكتفاء في تعزيز الإستدامة المؤسسية للمؤسسات الأمنية الفلسطينية.
- **الحدود المكانية:** تم اجراء هذه الدراسة على المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية.
- **الحدود البشرية:** تم اجراء الدراسة على منتسبي المؤسسة الأمنية من الضباط الذين يشغلون مناصب قيادية ويشاركون في عمليات التخطيط وصنع القرار وتنفيذ مهام مؤسساتهم.
- **الحدود الزمنية**: تم إجراء الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م.

ثامناً: طريقة البحث

تشمل طريقة البحث ما يلى:

١-منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على دور ممارسات إقتصاد الإكتفاء في تعزيز الإستدامة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، حيث يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع الراهن للظاهرة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف متكامل للظاهرة أو المشكلة، كما يقوم على جمع الحقائق المرتبطة بها وتحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة، وبالإستناد إلى الأدبيات والدارسات السابقة تم استخدام منهج الدراسة الميدانية وتصميم استبانة، تستهدف جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، بعد ذلك تم استخدام التحليل والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression) لإختبار فرضيات الدراسة وتم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics measures) في تحليل المحتوى لاستخراج النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة.

٢- مصادر جمع البيانات:

لغرض تلبية متطلبات الدراسة وتقديمها بطريقة علمية ممنهجة، اعتمد الباحثان على مجموعة متنوعة من المصادر والأدوات العلمية المتبعة في البحث العلمي لجمع البيانات، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية والأولية وكما يلي:

•**المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب والمراجع والأبحاث العلمية المنشورة والتي تتعلق بالإستدامة وإقتصاد الإكتفاء، حيث تم الاستعانة بها لكتابة الإطار النظري للدراسة وبناء نموذج وفرضيات الدراسة.

• **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات الأولية من خلال أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة والتي تم تطويرها وبلورة مدلولاتها من خلال استقراء أبعاد محاور الدراسة المتضمنة في المتغيرات التابعة والمستقلة للتناسب مع عنوان الدراسة وطبيعتها، واعتماداً على ما تم طرحة من نظريات في الأدبيات السابقة والمتعلقة في إقتصاد الإكتفاء.

٣- الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦، وقد تم استخدام أساليب احصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

• **الأساليب الاحصائية الوصفية**: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين اجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.

• **الأساليب الاحصائية الاستدلالية**: حيث اعتمد الباحثان في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:

- مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الاستبيان.
- استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
- استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
- استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA).
- استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA.

٤- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة الأمنية الفلسطينية والتي تتألف من ١٩ جهاز رئيسي، ويضُم كل جهاز عدد من الوحدات حسب الهيكل التنظيمي الخاص به والذي صمم ليحقق أهداف ورسالة كل جهاز، ويجدر التنويه هنا أن جميع هذه الأجهزة ومؤسساتها تتبنى السيطرة المركزية في أسلوب إدارتها، وأن السياسات العامة في كل جهاز تكون مطبقة نفسها في جميع الوحدات التابعة له، وبناءً على ذلك ولتحديد دور اقتصاد الاكتفاء وأثرها على تعزيز الإستدامة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، استهدف الباحثان عينة عشوائية بسيطة من قادة الوحدات وضباط الأركان ورؤساء الشعب الذين يعملون في الوظائف القيادية والإدارية والرقابية المؤثرة على وضع وتنفيذ السياسات العامة للمؤسسات الأمنية الفلسطينية المتواجدة في الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم (١٠٦) ضابط، لتزويده بالمعلومات ذات الصلة المبنية على خبرتهم العملية ومعرفتهم لطبيعة عمل مؤسساتهم ودورهم في التخطيط والتنفيذ والرقابة، وعلية فقد بلغت عينة الدراسة (١٠٦) فرد حيث قام الباحثان بتوزيع (١٠٦) استبانه على هذه الاجهزه ومؤسساتها، وتم استرداد (٩٥) استبانه أي ما نسبته ٨٩.٦٢% من أصل المجموع الكلي للاستبيانات المُوَزَّعة، و بالتالي يصبح عدد الاستبيانات الصالحة لغايات التحليل الإحصائي (٩٥) استبانه والجدول التالي يوضح عدد ونسبة الاستبيانات الموزعة والصالحة للتحليل .

جدول رقم (١): عدد الاستبيانات ونسبتها (الموزعة والمستردة الصالحة لغايات التحليل الإحصائي).

الرقم	الجهاز	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة الصالحة للتحليل الإحصائي	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
١	الأمن الوقائي	٢٨	%٢٦.٤١	٢٥	%٢٣.٥
٢	الاستخبارات	١٣	%١٢.٢٦	١١	%١٠.٣٢
٣	الأمن الوطني	١٦	%١٥.١	١٤	%١٣.٢١
٤	المخابرات	١١	%١٠.٣٧	٩	%٨.٤٩
٥	الشرطة	١٤	%١٣.٢	١٣	%١٢.٢٦
٦	الإمداد والتجهيز	٢٤	%٢٢.٦٤	٢٣	%٢١.٧
المجموع الكلي		١٠٦	%١٠٠	٩٥	%٨٩.٦٢

ويهدف هذا القسم من الدراسة إلى بيان الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة مع بيان فئاتها (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة ، المنصب/المركز الوظيفي، الجهاز/المؤسسة)، وكما هو موضح في الجدول (٢) الذي يظهر توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول رقم (٢): التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٧٢	%٧٥.٨
	انثى	٢٣	%٢٤.٢
العمر	أقل من ٢٨	١٧	%١٧.٩
	٢٨-٣٥	٢٥	%٢٦.٣
	٣٦-٤٥	٤١	%٤٣.٢
	أكبر من ٤٥	١٢	%١٢.٦
الرتبة	ملازم-نقيب	٤٣	%٤٥.٣
	رائد-مقدم	٣٩	%٤١.١
	عقيد فأعلى	١٣	%١٣.٧
المنصب/المركز الوظيفي	قائد وحدة	١٤	%١٤.٧
	رئيس دائرة/ شعبة	٥٣	%٥٥.٨
	ضابط ركن	٢٨	%٢٩.٥
الوحدة/الجهاز	الأمن الوقائي	٢٨	%٢٩.٥
	الاستخبارات	١٠	%١٠.٥
	الأمن الوطني	١٤	%١٤.٢
	المخابرات	٨	%٨.٤
	الشرطة	١١	%١١.٦
	الامداد والتجهيز	٢٤	%٢٥.٣
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	٠	%٠
	دبلوم متوسط	١٩	%٢٠
	بكالوريوس	٥٥	%٥٧.٩
	دراسات عليا	٢١	%٢٢.١

يتضح من الجدول أعلاه أن (٧٥.٨%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور مقابل (٢٤.٢%) من أفراد عينة الدراسة من الاناث، وتشير هذه النسبة إلى أن شاغلي الوظائف من الذكور هم أكثر من الإناث، وهذه النسبة

تعتبر طبيعة مقارنة مع المؤسسة الأمنية في الدول المجاوره نظراً لطبيعة عمل وواجبات المؤسسة الأمنية، ولا ترتبط بفرضية العادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني، حيث أن طبيعة الأعمال في المؤسسة الأمنية تتطلب مجهودا عاليا وفترات عمل طويلة بالاضافة إلى الغياب عن المنزل والعائلة لعدة ايام.
كما يوضح الجدول أن (٤٣.٢%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح اعمارهم بين (٣٦-٤٥) سنة، وأن (٢٦.٣%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح اعمارهم بين (٢٨-٣٥) سنة، في حين أن (١٧.٩%) أعمارهم أقل من (٢٨) سنة، و(١٢.٦%) أعمارهم اكبر من ٤٥ سنة، وهذه النسب تعكس واقع العمل في الوظائف الإدارية والقيادية في المؤسسة الأمنية، كما تعكس واقع الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة، حيث أن أكثر شاغري المناصب الإدارية هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس والذين يمتلكون سنوات معينة من الخبرة، وبالتالي تتركز النسبة الأكبر للعاملين في هذه المناصب ضمن عينة الدراسة في الفئة العمرية من٣٦ إلى ٤٥ سنة ، حيث تتميز هذه الفئة بالمثابرة والعقلانية والالتزام.
كما يلاحظ من الجدول أن نسبة (٤٥.٣%) من عينة الدراسة تتراوح رتبتهم بين ملازم ونقيب، في حين أن أفراد عينة الدراسة التي تتراوح رتبتهم من رائد إلى مقدم قد بلغت (٤١.١%)، أما رتبة عقيد فأعلى قد بلغت (١٣.٧%) وتدل الرتبة هنا على سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي الذي يشغلة المستجيب فكلما ارتفعت الرتبة دل على زيادة فترة الخدمة في العمل وبالتالي زيادة الخبرة، كما أنه يمكن ربط الرتبة في المنصب/المركز الوظيفي الذي يشغلة المستجيب، فكما يوضح الجدول (١.٤.أ.ب) إن نسبة الذين يشغلون منصب قائد وحدة بلغت (١٤.٧%) حيث أن اغلبهم برتبة عقيد وأعلى ويمتازون بالخدمة والخبرة الطويلة، في حين إن نسبة رئيس دائرة/ شعبة هي (٥٥.٨%) من أفراد عينة الدراسة، وبلغت نسبة ضباط الأركان (٢٩.٥%) من أفراد عينة الدراسة، وتختلف هنى الرتبة ومدة الخدمة بناءً على الهيكل التنظيمي ونظام القوى البشرية لكل وحدة / جهاز حسب طبيعتها فقد يكون شاغر احدى الوحدات/الأجهزه لمنصب ركن امداد برتبة مقدم في حين يكون بوحدة اخرى برتبة رائد ويعتمد ذلك على عدة عوامل من أهمها نوع الجهاز وحجمه وطبيعة واجباته.
ويلاحظ من الجدول أعلاه ان المؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تم استهداف عينة الدراسة منها تتكون من ستة أجهزة حيث كانت نسبة المستجيبين من جهاز الأمن الوقائي (٢٩.٥%) وهي الاعلى نظراً لحجم الجهاز وعدد الوحدات التابعة له يلية شعبة الامداد والتجهيز بنسبة (٢٥.٣%) وهي وحدة ادارية اغلب اعداد موظفيها من ضباط الركن، يليها الأمن الوطني حيث بلغت نسبة المستجيبين الذي ينتمون لوحداتها (١٤.٢%)، كما ان نسبة (١٠.٥%) من أفراد عينة الدراسة تابعون لجهاز الاستخبارات، في حين كانت أقل نسبة من عينة الدراسة والتي بلغت (٨.٤%) من مرتبات جهاز المخابرات، ويجدر الإشاره أنه تم استهداف عينة الدراسة بناءً على حجم الوحدات وما تمتلكه من قوى بشرية، وعدد الضباط العاملين في القيادات والوظائف الإدارية المؤثرة.
ويوضح الجدول أعلاه المستوى التعليمي لعينة الدراسة حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادات الدراسات العليا (٢٢.١%)، وأن نسبة (٥٧.٩%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس، وأن نسبة (٢٠%) يحملون درجة الدبلوم المتوسط، ويلاحظ أن ما نسبته ٨٠ % من عينة الدراسة يحملون الشهادات الجامعية المتوسطة والعليا.

الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على متغيرين أساسيين وهما ممراسات اقتصاد الاكتفاء والذي يمثل المتغير المستقل ويتضمن خمسة أبعاد تتمثل في (الممثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة)، والاستدامة المؤسسية والذي يمثل المتغير التابع للدراسة ويتضمن أربعة أبعاد تتمثل في (المنظور الاقتصادي،

والمنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي)، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (٣) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث (ن = ٩٥)

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
المثابرة	X1	٣.٨٩٨	٠.٧٦٩	١.٥٨٤-	٢.٥٨٨
المرونة	X2	٣.٩٣٥	٠.٧٩٤	١.٨٣٦-	١.٢٦٦
التنمية الجيو اجتماعية	X3	٣.٩٥٨	٠.٧٧٣	١.٨٦١-	١.٤٣٦
الاعتدال	X4	٣.٩٥٤	٠.٧٦٣	١.٣٩٤-	١.٤٩٠
المشاركة	X5	٣.٨٧٦	٠.٨٢٩	١.٤٩١-	٢.٢٠١
المتغير المستقل: ممارسات إقتصاد الإكتفاء	X	٣.٩٢٤	٠.٧٤٥	١.٩٢٢-	١.٥١٠
المنظور الاقتصادي	Y1	٣.٩١٨	٠.٨٣٤	١.٧٠٩-	٢.٦٨٨
المنظور البيئي	Y2	٣.٨٧٢	٠.٧٩٩	١.٤٨٩-	١.٩٤١
المنظور الاجتماعي	Y3	٣.٨٩٣	٠.٨٣٤	١.٤٦٧-	١.٧٤١
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	Y	٣.٩٠٣	٠.٧٩٣	١.٧٥٦-	٢.٦٥١

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (٣) ما يلي:

- حصلت أبعاد ممارسات اقتصاد الاكتفاء على متوسطات تراوحت ما بين (٣.٨٧٦: ٣.٩٥٨)، حيث حصلت المشاركة على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣.٨٧٦ فيما حصلت التنمية الجيو اجتماعية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٣.٩٥٨، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد ممارسات اقتصاد الاكتفاء بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- حصلت أبعاد الاستدامة المؤسسية على متوسطات تراوحت ما بين (٣.٨٧٢: ٣.٨٩٣)، حيث حصل المنظور البيئي على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣.٨٧٢ فيما حصل المنظور الاجتماعي على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٣.٨٩٣، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد الاستدامة المؤسسية بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع المقاييس تميل الى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

اختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحثان لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) ، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفاكرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ الى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحثان (Adams, et al., 2007). وبالتالي، قام الباحثان بإختبار الصدق

والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٩٥ مفردة، وأظهرت نتائج التحيل الجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	الرمز	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المثابرة	X1	٠.٨٦٢	٠.٩٢٨
المرونة	X2	٠.٨٩٦	٠.٩٤٧
التنمية الجيو اجتماعية	X3	٠.٩٠٨	٠.٩٥٣
الاعتدال	X4	٠.٨٤٦	٠.٩٢٠
المشاركة	X5	٠.٨٧٨	٠.٩٣٧
المتغير المستقل: ممارسات إقتصاد الإكتفاء	X	٠.٩٧٤	٠.٩٨٧
المنظور الاقتصادي	Y1	٠.٩٠٣	٠.٩٥٠
المنظور البيئي	Y2	٠.٨٨٣	٠.٩٤٠
المنظور الاجتماعي	Y3	٠.٩١٤	٠.٩٥٦
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	Y	٠.٩٧١	٠.٩٨٥

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

بالنسبة لمقياس المتغير المستقل ممارسات اقتصاد الاكتفاء: فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٩٧٤ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً، في حين أن معاملات ألفا لمقاييس المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة، تبلغ ٠.٨٦٢، ٠.٨٩٦، ٠.٩٠٨، ٠.٨٤٦، ٠.٨٧٨ على التوالي مما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

بالنسبة لمقياس المتغير التابع الاستدامة المؤسسية: فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٩٧١ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً، في حين أن معاملات ألفا لمقاييس المنظور الاقتصادي، والمنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي، تبلغ ٠.٩٠٣، ٠.٨٨٣، ٠.٩١٤ على التوالي مما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم اجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم (٥) قيم تلك الارتباطات على النحو التالي:

جدول رقم (٥): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن = ٩٥)

المتغيرات	الرمز	ابعاد المتغير المستقل					ابعاد المتغير التابع		
		X1	X2	X3	X4	X5	Y1	Y2	Y3
المثابرة	X1	1							
المرونة	X2	.867**	1						
التنمية الجيو اجتماعية	X3	.883**	.896**	1					
الاعتدال	X4	.842**	.857**	.871**	1				
المشاركة	X5	.869**	.898**	.901**	.857**	1			

المنظور الاقتصادي	Y1	.848**	.887**	.881**	.872**	.848**	1		
المنظور البيئي	Y2	.845**	.894**	.869**	.841**	.864**	.910**	1	
المنظور الاجتماعي	Y3	.816**	.845**	.847**	.840**	.829**	.887**	.897**	1

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول، كما تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية. وبالتالي، يمكن للباحثين توضيح بعض الملاحظات على النحو التالي:

- تبلغ أقوى علاقة بين المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع في العلاقة بين المرونة والمنظور البيئي حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠.٨٩٤)، بينما تبلغ أضعف علاقة بين المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع في العلاقة بين المثابرة والمنظور الاجتماعي حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر= ٠.٨١٦).
- وبناء على النتائج السابق عرضها يمكن للباحثين قبول الفرض الاحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: توجد علاقة ارتباط معنوى بين ممارسات اقتصاد الاكتفاء والاستدامة المؤسسية.

سادساً: نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلي لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ-التحليل العاملي الاستكشافي:

تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد العوامل الرئيسية التي حددت متغيرات الدراسة والتباين الذي تفسره العوامل المحددة، وذلك بالاعتماد على تحليل المكونات الأساسية والذي يعتمد على بناء نموذج تستند فيه العوامل الى التباين الكلي ومقياس KMO Kaiser-Meyer-Olkin والذي يسعى الى قياس كفاية العينة وملاءمتها، وحتى تكون البيانات صالحة للاستخدام يجب ألا تقل قيمته عن ٠.٥ وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ببرنامج SPSS V.26 لعينة قوامها (٩٥ مفردة) وكانت نتائج التحليل العاملي وفقاً للجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦): نتائج مقياس KMO & Bartlett's Test لمتغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	معامل KMO	Bartlett's Test	
			مربع كاي	مستوى المعنوية
المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء	المثابرة	٠.٨٥٢	٢٤٣.٧٢٣	٠.٠٠٠
	المرونة	٠.٩١٥	٣١٧.٨٣٤	٠.٠٠٠
	التنمية الجيو اجتماعية	٠.٩٠٤	٤٠٣.٣١٢	٠.٠٠٠
	الاعتدال	٠.٧٧٩	١٩٥.٦٤٦	٠.٠٠٠
	المشاركة	٠.٨٣٧	٢٣٤.٥٥٤	٠.٠٠٠
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	المنظور الاقتصادي	٠.٨٨٤	٣٢٠.١٠٣	٠.٠٠٠
	المنظور البيئي	٠.٨٨٧	٢٦٥.٢٤٢	٠.٠٠٠
	المنظور الاجتماعي	٠.٩٠٦	٣٤٥.٣١٦	٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق أن مقياس KMO (هو إحصاء يشير إلى نسبة التباين في المتغيرات التي قد تكون ناجمة عن عوامل أساسية، وتشير القيم العالية (القريبة من ١.٠) بشكل عام إلى أن تحليل العوامل قد يكون مفيدًا مع البيانات) لكافة المتغيرات المدرجة بالدراسة أكبر من ٠.٥ بالاضافة الى أن نتائج اختبار Bartlett's Test (يعتمد إجراء هذا الاختبار على الإحصاء الذي يكون توزيع عيناته عبارة عن توزيع مربع كاي تقريبًا

بدرجات حرية (k-1) ، حيث k هو عدد العينات العشوائية، والتي قد تختلف في الحجم ويتم سحب كل منها من توزيعات طبيعية مستقلة) لكافة أبعاد ومتغيرات الدراسة معنوية، وبالتالي فإن البيانات ذات جودة عالية وصالحة لاجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي.

أ-تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (ممارسات اقتصاد الاكتفاء)، والمتغير التابع (الاستدامة المؤسسية)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج التالية:

مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة:

جدول رقم (٧): مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٧٤	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٣٠	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٧٧	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٧٩	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٢٩	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.4% & CFI = 97.7%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.029)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.979) وهي أعلى من ٠.٩.

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

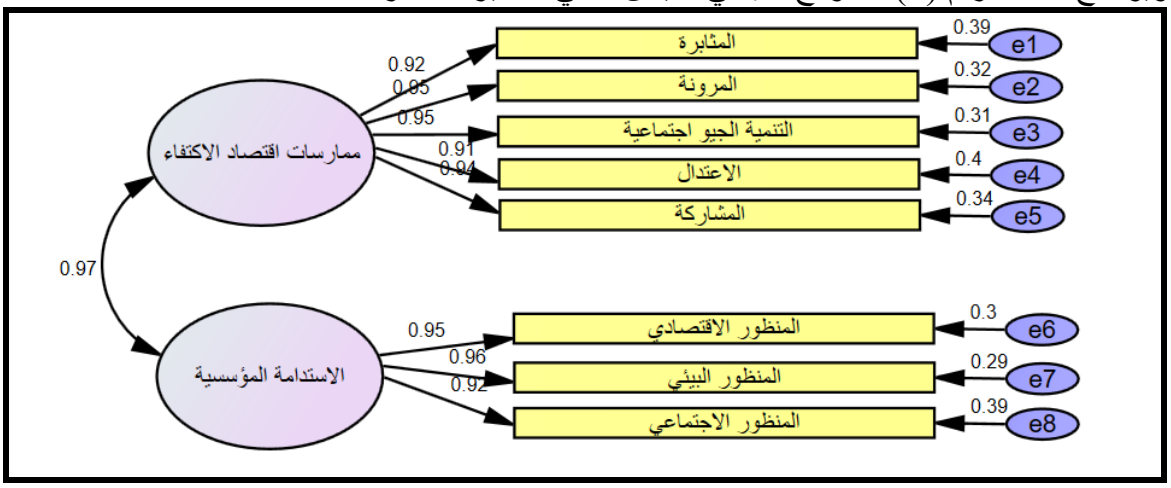

شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

ولحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٨ ، ٩) التاليين:

جدول رقم (٨): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء				
المثابرة	٠.٩٢٠	ثابت	٠.٨٧٥	٠.٩٦٨
المرونة	٠.٩٤٨	١٧.٥٣٨		
التنمية الجيو اجتماعية	٠.٩٥١	١٦.٩٣٢		
الاعتدال	٠.٩١٥	١٧.٨٥٥		
المشاركة	٠.٩٤٢	١٨.٧٧٩		
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية				
المنظور الاقتصادي	٠.٩٥٥	ثابت	٠.٨٩٦	٠.٩٦٩
المنظور البيئي	٠.٩٥٧	١٦.٣٧٤		
المنظور الاجتماعي	٠.٩٢٣	١٥.٨٥٦		

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.

-تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠.٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠.٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠.٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكده الصدق المشترك.

- الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:

يشير الصدق التمييزي الى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (٩) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٩): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

	المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء	المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية
المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء	٠.٩٣٥	
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	٠.٨٤٣	٠.٩٤٧

وفقاً للنتائج المعروضة في الجدول رقم (٩) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الأخرى، أن قيم التباين المستخلص $\leq$ ٠.٥، وهذا يعني

أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع الى الخطأ في القياس.

أ-اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالاضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي. وتعتبر المرحلة الأساسية والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والمتغيرات التابعة Endogenous وتتمثل في متغير الاستدامة المؤسسية. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما اذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٧٦	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٣٢	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٧٧	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٨٠	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٣٠	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.6% & CFI = 97.7%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.030) بالاضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.980) حيث أنها أعلى من٠.٩. وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الاحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (١١) للتأثيرات المباشرة، والجدول رقم (١٢) لاختبار الفروق الجوهرية وفقاً لاختلاف الخصائص الديموغرافية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١١): نتائج اختبار الفرض الرئيسي للدراسة

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
المثابرة	المنظور الاقتصادي	٠.١١١	٠.١٠٤	١.١٥٥	٠.٢٤٨
المرونة		٠.٣٥٧	٠.١١٣	٣.٣١٦	٠.٠٠٠
التنمية الجيو اجتماعية		٠.٢٣٧	٠.١٢٤	٢.٠٦١	٠.٠٣٩
الاعتدال		٠.٢٩٧	٠.١٠٠	٣.٢٦٦	٠.٠٠١
المشاركة		٠.٠٣٨-	٠.١١٠	٠.٣٤٦-	٠.٧٢٩
المثابرة	المنظور البيئي	٠.١١٤	٠.١٠٤	١.١٤٥	٠.٢٥٢
المرونة		٠.٤٢٤	٠.١١٣	٣.٧٩١	٠.٠٠٠
التنمية الجيو اجتماعية		٠.١٤٩	٠.١٢٤	٢.٢٤٦	٠.٠٢١
الاعتدال		٠.١٤١	٠.٠٩٩	٢.٤٩٠	٠.٠٢٤
المشاركة		٠.١٣٠	٠.١٠٩	١.١٤١	٠.٢٥٤

المثابرة		٠.١٠٢	٠.١٢٥	٠.٨٧٩	٠.٣٧٩
المرونة		٠.٢٤٨	٠.١٣٦	٢.٩٢٢	٠.٠٠٦
التنمية الجيو اجتماعية	المنظور الاجتماعي	٠.٢٠٨	٠.١٤٩	٢.٥٠٢	٠.٠١٣
الاعتدال		٠.٢٨٩	٠.١١٩	٢.٦٤٣	٠.٠٠٨
المشاركة		٠.٠٨٤	٠.١٣٢	٠.٦٣٦	٠.٥٢٥

ويتضح من الجدول رقم (١١) ما يلي:

-ينص الفرض الرئيسي للدراسة على أنه "يوجد تأثير معنوي لممارسات اقتصاد الاكتفاء بأبعادها (المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة) كمتغيرات مستقلة على الاستدامة البيئية بأبعادها (المنظور الاقتصادي، المنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي) كمتغير تابع". وينبثق من هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:

- الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لممارسات اقتصاد الاكتفاء، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (المرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال) والمتغير التابع المنظور الاقتصادي حيث أن (β = 0.357, 0.237, 0.297; CR = 3.316, 2.061, 3.266).

- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لممارسات اقتصاد الاكتفاء، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (المرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال) والمتغير التابع المنظور البيئي حيث أن (β = 0.424, 0.149, 0.141; CR = 3.791, 2.246, 2.490).

- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لممارسات اقتصاد الاكتفاء، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (المرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال) والمتغير التابع المنظور الاجتماعي حيث أن (β = 0.248, 0.208, 0.289; CR = 2.922, 2.502, 2.643).

ويمكن للباحث تجسيد العلاقات المباشرة بالفرض الرئيسي من واقع مخرجات التحليل الاحصائي للبرنامج AMOS الاصدار السادس والعشرين من خلال الشكل التالي:

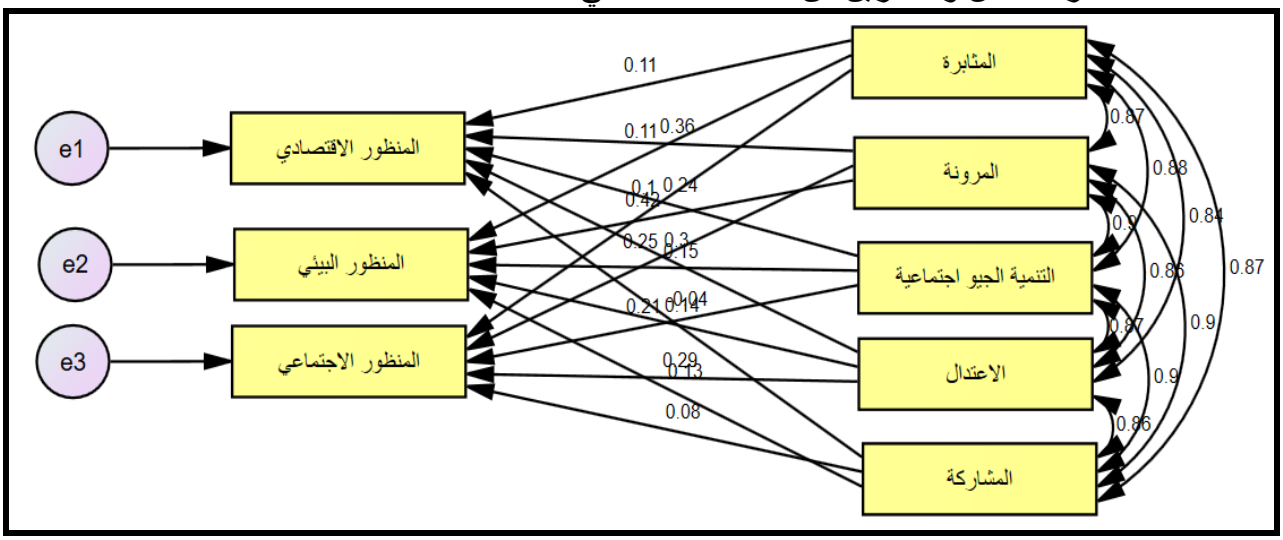

شكل رقم (٢): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة

وبناء على النتائج السابقة **يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي لممارسات اقتصاد الاكتفاء بأبعادها (المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة) كمتغيرات مستقلة على الاستدامة البيئية بأبعادها (المنظور الاقتصادي، المنظور البيئي، والمنظور الاجتماعي) كمتغير تابع.**

نتائج اختبارات الفروق الجوهرية:

ينص الفرض الاحصائي الثاني على "يوجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع – العمر – الرتبة – المنصب – الجهاز – المستوى التعليمي)" ولغرض اختبار الفرض الاحصائي السابق اعتمد الباحثان على اجراء اختبار الفروق من خلال اختبار Paired Sample T–test لاختبار الفروق الجوهرية بين مجموعتين (ذكور وإناث) واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA للفروق بين اكثر من مجموعتين لكلٍ من العمر والمستوى التعليمي والرتبة والمنصب والجهاز، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١٢) التالي:

جدول رقم (١٢): نتائج اختبارات الفروق الجوهرية

المتغير	النوع		العمر		الرتبة	
	T	Sig.	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.
المثابرة	٠.٥٢٤	٠.٢٠٨	٠.١٦٨	٠.٩١٨	٠.١٠٣	٠.٩٠٢
المرونة	٠.٤٣٣	٠.٢٣٣	٠.١٧٥	٠.٩١٣	٠.٠٦٢	٠.٩٤٠
التنمية الجيو اجتماعية	٠.٣٤٢	٠.١٣٩	٠.٢٧٣	٠.٨٤٥	٠.٣٠٩	٠.٧٣٥
الاعتدال	٠.٤٩٣	٠.١٩٠	٠.٣٠٣	٠.٨٢٤	٠.٠١٤	٠.٩٨٦
المشاركة	٠.٤٤٣	٠.١٣٠	٠.٠٨٥	٠.٩٦٨	٠.٣٣٦	٠.٧١٦
المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء	٠.٥١٩	٠.١٥٨	٠.٠٨٩	٠.٩٦٦	٠.٠٧٦	٠.٩٢٧
المنظور الاقتصادي	٠.٤٢٧	٠.٢١٤	٠.١٩٠	٠.٩٠٣	٠.٢٠١	٠.٨١٩
المنظور البيئي	٠.٣٢٩	٠.٢٦٦	٠.٣٣١	٠.٨٠٣	٠.٦٣٩	٠.٥٣٠
المنظور الاجتماعي	٠.٤٦٩	٠.٢٥٩	٠.٣٨٧	٠.٧٦٢	٠.٠٠٦	٠.٩٩٤
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	٠.٥٢٦	٠.١٦٠	٠.١٨٢	٠.٩٠٨	٠.٢٥٣	٠.٧٧٧
المتغير	المنصب		الجهاز		المستوى التعليمي	
	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.
المثابرة	٠.٠١٠	٠.٩٩٠	٠.٣٠٤	٠.٩٠٩	٠.٠٢١	٠.٩٧٩
المرونة	٠.٤٨٠	٠.٦٢٠	٠.٢٢١	٠.٩٥٣	٠.٠٩١	٠.٩١٣
التنمية الجيو اجتماعية	٠.٥٨٨	٠.٥٥٧	٠.٢٣٥	٠.٩٤٦	٠.٦٣٠	٠.٥٣٥
الاعتدال	٠.٣٧٦	٠.٦٨٧	٠.١٦٧	٠.٩٧٤	٠.٣٠٥	٠.٧٣٨
المشاركة	٠.٢٩٤	٠.٧٤٦	٠.٠٥٠	٠.٩٩٨	٠.١٤٣	٠.٨٦٧
المتغير المستقل: ممارسات اقتصاد الاكتفاء	٠.٣١٧	٠.٧٢٩	٠.٠٦٤	٠.٩٩٧	٠.١٨٤	٠.٨٣٢
المنظور الاقتصادي	٠.٥٢٣	٠.٥٩٤	٠.٤٥٨	٠.٨٠٦	٠.٢٥٨	٠.٧٧٣
المنظور البيئي	٠.٣٦٥	٠.٦٩٥	٠.٦٠٨	٠.٦٩٤	٠.٠٨٤	٠.٩٢٠
المنظور الاجتماعي	٠.٧٨٣	٠.٤٦٠	٠.٢٧٧	٠.٩٢٤	٠.٢٥٦	٠.٧٧٥
المتغير التابع: الاستدامة المؤسسية	٠.٦١٣	٠.٥٤٤	٠.٣٨٦	٠.٨٥٨	٠.١٣٨	٠.٨٧١

ويتضح للباحث من خلال العرض السابق لنتائج اختبارات الفروق الجوهرية الموضحة بالجدول رقم (١٢) مجموعة من الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- عدم معنوية قيمة T وفقاً للنوع لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف النوع على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف نوعها لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الأول على الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالنوع.
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للعمر لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف العمر على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف عمرها لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالعمر.
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للرتبة لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف الرتبة على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف رتبتها لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالرتبة.
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للمنصب لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف المنصب على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف منصبها لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالمنصب.
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للجهاز لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف الجهاز على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف منصبها لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الخامس على الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالجهاز.
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للمستوى التعليمي لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف المستوى التعليمي على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف مستواها التعليمي لا تختلف على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه يمكن قبول الفرض الفرعي الخامس على

الشكل العدم التالي: لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (ممارسات اقتصاد الاكتفاء، والاستدامة المؤسسية) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالمستوى التعليمي.

وتأسيساً على النتائج السابق عرضها يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على الشكل العدم التالي: لا توجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع – العمر – الرتبة – المنصب – الجهاز – المستوى التعليمي).

تاسعاً: مناقشة النتائج والتوصيات ببحوث مستقبلية:

(أ) مناقشة نتائج البحث: فيما يلي عرض لأهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بناءً على النتائج:

١-أظهرت النتائج أن بعد المثابرة قد حقق مستوى مرتفع حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحرص على تأهيل الموظفين ليكونوا قادرين على مواجهة المهام الصعبة، وكذلك كون موظفي المؤسسة الأمنية يحرصون على تحقيق أقصى قدر من رضا الجهات والأفراد الذين تتعامل معهم مؤسساتهم ويمتازوا بالالتزام والمسؤولية العالية تجاه واجباتهم ومهامهم وكفاءتهم في تنفيذ المهام الموكلة اليهم بالرغم من المعوقات التي قد يواجهونها.

٢-أظهرت النتائج أن بُعد مرونة المؤسسة الأمنية الفلسطينية، قد حقق مستوى متوسط، فعلى الرغم من حرص المؤسسة الأمنية الفلسطينية على إدارة واجباتها وأنشطتها بشكل فاعل حتى تنجح في أداء المهام الموكله اليها وتَمثُعِها بالقدرة على مراقبة ومواكبة التطور التكنولوجي، إلا أنها لا تمتلك آلية واضحة لتعزيز ودعم إجراءات تطوير الابتكار في العمليات /أو الخدمة بالمستوى المرجو، ومستوى التخطيط لما هو غير متوقع والإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة متوسط ، كما أنها لا تعطي الأولوية لتطوير العمليات / أو الخدمة / أو الابتكارات العملية بالشكل المطلوب.

٣-بينت النتائج أن بعد التنمية الجيو اجتماعية قد حقق مستوى متوسط، حيث أن ممارسة المؤسسة الأمنية الفلسطينية للنشاطات الثقافية والاجتماعية لدمج ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي وحرصها على تعزيز ثقافة الإستدامة لديها متوسط، كما أن مستوى بحث المؤسسة الأمنية الفلسطينية عن مصادر الطاقة النظيفة متوسط وتبذل جهوداً متواضعه في المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات و تعمل بشكل متوسط دون المستوى المطلوب على تعزيز أنشطة التنمية البيئية.

٤-أظهرت النتائج أن بعد الاعتدال قد حقق مستوى متوسط حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أن قادة ومدراء المؤسسة الأمنية الفلسطينية يمارسوا ويعملوا على تعزيز مفهوم الاستهلاك الأمثل بشكل متوسط، في حين أن اعتماد المؤسسة الأمنية الفلسطينية على استراتيجيات التخطيط طويل الأجل متوسط ولا تعمل على ترشيد الإستهلاك والإقتصاد بالنفقات بالمستوى المطلوب، كما أن مستوى قدرة المؤسسة الأمنية الفلسطينية على اجراء التحليل الدقيق لأي عملية ومقارنة الأعمال الممكنة وبالتالي الخروج بالقرار السليم لتنفيذ المهام كان بمستوى متوسط.

٥-دلت النتائج أن بعد المشاركة قد حقق مستوى مرتفع، وذلك كون المؤسسة الأمنية الفلسطينية ترحب بمراقبة ومشاركة انشطتها وأعمالها ولا تتحرج وقادتها في طلب المساعدة او الدعم من مؤسسة منافسة، كما أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تمتلك برامج تدريبية وخطط واضحة تعمل على نشر المعرفة وتبادل الخبرات لدى موظفيها (التدريب الداخلي) وتحرص على تحفيز ثقافة نقل وتبادل المعرفة والخبرة بين موظفيها لتنعكس ايجابا على الصالح العام.

٦-أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإستدامة المؤسسية الذي تتمتع به المؤسسة الأمنية الفلسطينية متوسط، حيث حقق المؤشر الكلي وسطا حسابيا بلغ (٣.٩٠٣) بنسبة (٧٨.٠٦%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة

(٥)، كما وبينت النتائج أن ترتيب أبعاد الإستدامة المؤسسية لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية كان على النحو التالي: **المرتبة الأولى**: بعد المنظور الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (٣.٩١٨) بنسبة (٧٨.٣٦%) مستوى متوسط، **المرتبة الثانية**: بعد المنظور الاجتماعي بمستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣.٨٩٣) بنسبة (٧٧.٨٦%)، **المرتبة الثالثة**: بعد المنظور البيئي بمتوسط حسابي مقداره (٣.٨٧٢) بنسبة (٧٧.٤٤%) مستوى متوسط.

٧-أظهرت النتائج أن المنظور الإقتصادي قد حقق مستوى متوسط، حيث أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تطبق مهارات الاتصال التعليمي بحيث يؤثر المديرون والموظفون على بعضهم البعض باستخدام الرسائل اللفظية وغير اللفظية، وتعمل على ادارة عملياتها باستخدام الحد الأدنى من الموارد دون الإضرار بالجوانب البيئية والاجتماعية بشكل جيد، وتبذل جهد متوسط في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من خلال ترشيد الاستهلاك وتقليل النفايات، وتعمل بمستوى متوسط على تبني التكنولوجيا النظيفة ومصادر الطاقة البديلة ولا تعطي كما ينبغي الاولوية في ضوء الطلب البيئي على التخطيط العقلاني والتخطيط للعمليات الخضراء، ومستوى تبني ثقافة أنظمة إدارة الجودة متوسط بما في ذلك إدارة الجودة الشاملة و ISO 14000 ونظام الإدارة البيئية .

٨-بينت النتائج أن المنظور البيئي قد حقق مستوى أداء متوسط للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، حيث أنها تعمل بشكل متوسط دون المستوى المطلوب على تعزيز القيم المشتركة التي تشجع المرؤوسين على اتخاذ المبادرات التي تتبنى ممارسات الإستدامة على المستوى الفردي، ولا يظهر بوضوح التأكيد والاهتمام بالقضايا البيئية في بيان رؤية المؤسسة ورسالتها، كما أن هناك ضعف في تقييم الأثر البيئي الناتج عن نشاطاتها وتنفيذها لواجباتها وضعف في القدرة على تحقيق الأهداف القابلة للقياس التي يجب أن تمتلكها لتقليل الانبعاثات والنفايات واستخدام المياه.

٩-أظهرت النتائج أن المنظور الاجتماعي قد حقق مستوى أداء متوسط للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، كما بين أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحرص على الالتزام بمعايير الصحة والسلامة العامة لموظفيها وصحة وسلامة المجتمع المحيط بمستوى ممتاز، كما أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحرص على بناء علاقات قوية مع المجتمع والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتحرص على تعزيز التعاون وتبادل المنافع.

١٠-أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات اقتصاد الاكتفاء (المثابرة، والمرونة، والتنمية الجيو اجتماعية، والاعتدال، والمشاركة) على تعزيز الإستدامة المؤسسية للمؤسسات الأمنية الفلسطينية،

١١-أظهرت النتائج أن ممارسات إقتصاد الإكتفاء (المثابرة، المرونة، التنمية الجيو-اجتماعية، الاعتدال،المشاركة) تسهم في تعزيز الإستدامة المؤسسية بأبعادها المتمثلة في (المنظور الإقتصادي، المنظور الاجتماعي، المنظور البيئي) وذلك من خلال سلسلة التأثيرات التالية :

- ساهمت أبعاد ممارسات إقتصاد الإكتفاء والمتمثلة في (التنمية الجيو-اجتماعية والاعتدال) في تعزيز البعد الإقتصادي للمؤسسة الأمنية الفلسطينية من خلال قيام الوحدات بالبحث باستمرار عن مصادر الطاقة النظيفة، وبذلها جهودًا مستمرة في المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات وحرصها على اعداد ميزانية وخطط للتنمية الاجتماعية بشكل منهجي.
- كما كان لبعد التنمية الجيو-اجتماعية أثراً ايجابيا في تعزيز أداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية في البعد البيئي للإستدامة من خلال مساهمة المؤسسة في دعم موظفيها في حماية البيئة وتطويرها، وعمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية على تعزيز وبشكل متوسط أنشطة التنمية البيئية، وبذلها جهودًا بمستوى مقبول في المحافظة على الموارد الطبيعية.

• ساهمت أبعاد ممارسات إقتصاد الإكتفاء والمتمثلة (التنمية الجيو-اجتماعية والاعتدال والمشاركة) في تعزيز أداء المؤسسة حسب المنظور الاجتماعي للإستدامة وذلك من خلال دعم المؤسسة لِموظفيها لتطوير المجتمعات، وقيامها بإعداد ميزانية وخطط للتنمية، وممارسة نشاطات ثقافية واجتماعية لتدمج ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي وتعزز ثقافة الإستدامة لدى المؤسسة، واعتمادها على استراتيجيات التخطيط طويل الاجل.

ب- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تم تقديم التوصيات التالية:

١.أن تركز المؤسسة الأمنية الفلسطينية على تعزيز ثقافة إقتصاد الإكتفاء لدى كوادرها ودمجها في آلية تنفيذ واجباتها اليومية.

٢.أن تدعم المؤسسة موظفيها لتطوير المجتمعات وتعمل على اعداد موازنة وخطط للتنمية الاجتماعية والبيئية بشكل منهجي مع قيامها بممارسة نشاطات ثقافية واجتماعية لتدمج ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي وتعزز ثقافة الإستدامة لدى المؤسسة.

٣.أن تركز المؤسسة الأمنية الفلسطينية على تعزيز ثقافة إقتصاد الإكتفاء لدى كوادرها ودمجها في آلية تنفيذ واجباتها اليومية بحيث تعطي الأولوية لتطوير العمليات وتحرص على تعديل الإجراءات التشغيلية باستمرار

ج- مقترحات البحوث المستقبلية:

١-العلاقة بين اقتصاد الاكتفاء والابتكار الإداري مع الدور المعدل للاستدامة المؤسسية.

٢- تأثير اقتصاد الاكتفاء على رأس المال البشري المستدام في المؤسسات.

٣- العلاقة بين اقتصاد الاكتفاء والميزة التنافسية المستدامة: الدور الوسيط لإدارة سلسلة الإمداد الخضراء.

المراجع العربية:

١-أبو النور، مصباح ابو النور، النجار، فاطمة رمضان. (٢٠٢٣). الاستدامة البيئية بالجامعات الخضراء في ضوء الاتجاهات الحديثة تصور مقترح. مجلة كلية التربية. بنها، ٣٤(١٣٦)، ٦٩٩-٧٦٢.

المراجع الانجليزية:

1-Al-Ashush, H., d El Hanandeh, R.(2022). The Impact of Green Human Resource Management Practices on the Sustainability of Jordan Phosphate Mines Company**.** ***Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences.***6(24). ISSN: 2522-3372.

2-Beyeler, L., & Jaeger-Erben, M. (2022). How to make more of less: Characteristics of sufficiency in business practices. ***Frontiers in Sustainability***, 3, 949710.

3-Buranapin, S., & Ratthawatankul, T. (2015). Philosophy of sufficiency economy and business sustainability: A framework for operational implications. ***Journal of Business and Behavioral Sciences,*** 27(1), 115.

4-Chayanon, P. L. G. S., & Punluekdej, T. (2020).Economic development model based on sufficiency economy philosophy, ban chan thung, tambol nam om, amphoe kho wang, yasothon province. ***in international academic multidisciplinary research conference in Switzerland***.

5-Chiwpreecha, K., & Prateepchotporn, J. (2020, November). The Sustainability of Students' Development on Sufficiency Economy Philosophy (SEP). ***In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*** (Vol. 576, No. 1, p. 012022). IOP Publishing.

6-Gainma, L., Watananimitgul, W., Kalawong, S., Kaewsrimol, B., Ekthammathat, N., Wimuttipanya, J., ... & Srimuang, T. (2023). The network model of cooperation from community practice model sufficiency economy to learning for sustainable development. ***In International Conference on Mathematical and Statistical Physics, Computational Science, Education and Communication*** (ICMSCE) (Vol. 12936, pp. 100-107). SPIE.

7-Hasu, E., Saunila, M., & Ukko, J. (2025). Sustainability strategy and financial performance in smes—On the role of sustainability management control systems. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management.***

8-Hernández, M., & Chávez-Bustamante, F. (2024). Sufficiency between producers and consumers: A configurational analysis. ***Ecological Economics***, 218, 108097.

9-Jitsuchon, S. (2018). Monitoring development sustainability through sustainable community indicators. ***In Proceedings*** (Vol. 2, No. 22, p. 1396). MDPI.

10-Jitsuchon, S. (2019). Thailand's sufficiency economy philosophy as an alternative path to sustainable development***. European Journal of Sustainable Development***, 8(2), 191-191.

11-Kantabutra, S., & Ketprapakorn, N. (2024). Sufficiency Economy as a Sustainability Strategy: Frontier Knowledge & the Future Research Agenda.

12-Kantabutra, S., & Punnakitikashem, P. (2020). Exploring the process toward corporate sustainability at a Thai SME. ***Sustainability***, 12(21), 9204.

13-Kenaphoom, S. (2019). Management concepts based philosophy of sufficiency economy. ***Asian Crime and Society Review***, 6(2), 91-104.

14-Kittinorarat, J., Photimanee, K., Paholpak, J., & Haso, A. (2024). Causal Relationship Model of Factors Influencing The Success of Community Enterprises in Nonthaburi, Thailand. ***Asian Administration & Management Review,*** (7).

15-Lehtonen, T., & Heikkurinen, P. (2022). Sufficiency and sustainability: Conceptual analysis and ethical considerations for sustainable organisation***. Environmental Values***, 31(5), 599-618.

16-Mettathamrong, J., Upping, P., & Deeudom, S. (2023). Approach to applying sufficiency economy philosophy in community enterprise management towards sustainability***. Sustainability,*** 15(6), 5338.

17-Naipinit, A., Sakolnakorn, T. P. N., & Kroeksakul, P. (2014). Sufficiency economy for social and environmental sustainability: A case study of four villages in rural Thailand. Asian Social Science, 10(2), 102.

18-Niessen, L., Bocken, N. M., & Dijk, M. (2023). Sufficiency as trend or tradition?—Uncovering business pathways to sufficiency through historical advertisements. ***Frontiers in sustainability***, 4, 1165682.

19-Nogueira, E., Gomes, S., & Lopes, J. M. (2024). Financial Sustainability: Exploring the Influence of the Triple Bottom Line Economic Dimension on Firm Performance. ***Sustainability*** (2071-1050), 16(15).

20-Okeke, A. (2025). Navigating institutional pressures: assessing sustainability and supply chain management practices in the oil and gas industry of a developing economy. ***International Journal of Energy Sector Management.***

21-Pardo-Jaramillo, S., Gómez, M. I., Muñoz-Villamizar, A., Lleo-de-Nalda, Á., & Osuna Soto, I. (2025). Towards sustainable organizations through purpose-driven and customer-centric strategies. ***AMS Review***, 1-37.

22-Pimdee, P., Jedaman, P., Wang-Saorad, K., & Kinboon, N. (2017). Sufficiency economy: Demission of social capital development to the pace of change in the 21st century of Thailand. Sociology and Anthropology, 5(9), 713-718.

23-PhramahaWattana, K., Lampong, K., Chainarong, K. N., & Kannikar, K. N. (2020). Sufficiency economy philosophy towards poverty eradication in Thailand.

24-Prasomsap, Y., & Laothamatas, A. (2017). Poverty Mangement strategies for Small-Scale Farmers through Alternative Economics: The Philosophy of Sufficiency Economy. ***Asian Interdisciplinary and Sustainability Review,*** 6(1), 92-102.

25-Ramanathan, S., & Indiran, L. (2021). Remodeling economy towards sustainable society and sustainable development: The role of financial literacy, digital literacy, and sustainability literacy. ***International Journal of Academic Reserach in Economics and Management Sciences***, 10(3).

26-Rungruang, T., Tanitteerapan, T., Jitgarun, K., Sunthonkanokpong, W., & Leekitchwatana, P. (2024). Evaluating the Impact of Sufficiency Economy Philosophy on Sustainable Innovation: A Data-Driven Analysis. ***Journal of Applied Data Sciences***, 5(4), 2159-2174.

27-Richter, F., Gawenko, W., Götze, U., & Hinz, M. (2023). Toward a methodology for social sustainability assessment: A review of existing frameworks and a proposal for a catalog of criteria. Schmalenbach Journal of Business Research, 75(4), 587-626.

28-Schmidpeter, R. R. (2025). Fostering sustainability through a new management paradigm. ***Journal of Sustainable Business***, 10(1), 3.

29-Silpcharu, T., & Thaisom, R. (2020). Fuidelines in applying sufficiency economy philosophy to enhance sustainable success in business. ***Academy of Strategic Management Journal***, 19(6).

30-Thongpoon, S., Ahmad, N. H., & Mahmud, I. (2018). Sustainable Approach towards Thai SMEs: The Effects of Country Philosophy of Sufficiency Economy and Government Support. In Operations and Service Management: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (pp. 1057-1078). IGI Global.

31-Wedel, L. (2025). KPIs for Sustainability: Defining the Strategy for a Sustainable Future in the Insurance Industry. ***Junior Management Science***, 10(3).

32-Wongkumchai, T., Ayuthaya, S. D. N., & Kiattisin, S. (2020). The consistency of the sufficiency economy philosophy (SEP) with sustainable development goals (SDGs). ***Journal of Mobile Multimedia,*** 413-448.